تقييم دور
الصرافة فى فلسطين

فى زمن الاحتلال العسكرى الإسرائيلى
«١٩٦٧م - ١٩٩٣م»

د. يوسف حسين محمود عاشور
أستاذ إدارة الأعمال المساعد
بالجامعة الإسلامية بغزة

فلسطين
١٩٩٩م

One prominent feature of the Palestinian financial sector during the Israeli military occupation (1967-1994) was money exchange dealers. They performed many of commercial banks services.

However, it seems that the money exchange dealers in Westbank and Gaza Strip (WBG) during the Israeli Occupation has not received a proper attention from researchers and writers.

This research tries to throw some light on money exchange dealers in WBG from different standpoints: its development; its services, and its management. The main aim is to evaluate its role during the Israeli military occupation.

One clear finding of the research that money exchange dealers played a vital role in the financial sector in Palestine.

ملخص البحث

من أبرز معالم القطاع المالي الفلسطيني خلال فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي (1967م - 1994م) هو انتشار مؤسسات الصرافة التي مارست العديد من وظائف المصارف التجارية وأدت بعض خدماتها.

و على الرغم من أهمية دور مؤسسات الصرافة في تلك المرحلة ، إلا أنه يبدو أنها لم تلق الاهتمام الكافي من الباحثين و مؤرخي القطاع المالي الفلسطيني.

يحاول هذا البحث أن يلقي الضوء على الصرافة من حيث نشأتها و تطورها و خدماتها والعوامل التي ساعدت على انتشارها، و هو يهدف بصفة أساسية إلى تقييم دورها أثناء فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي (67 - 93).

من النتائج الواضحة للبحث أن الصرافة في فلسطين كان لها دورٌ هامٌ و حيوي في ظل غياب جهاز مصرفي وطني متكامل أثناء فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي (1967- 1993).

1. مقدمة عامة

1.1. مقدمة :

على الرغم من أهمية الصرافة كمهنة و نشاط مصرفي ، و على الرغم من الدور المتميز الذي لعبته خلال فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي ؛ حيث اتسم الجهاز المصرفي الفلسطيني بعدم التكامل، إلا أن الصرافة لم تلقَ من جهد الباحثين ما يتناسب و هذه الأهمية ، لذا فإن هذا البحث يحاول أن يسد ثغرة في هذا الجانب .

يهدف هذا البحث بصورة أساسية إلى تقييم دور الصرافة الفلسطينية و تحديد ملامحها في الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي (1967م - 1993م) ، من حيث : تطورها ، و خدماتها ، و أسباب انتشارها ، و مدى أهميتها في ظل غياب جهاز مصرفي وطني .

1. 2. : مصادر البحث و أسلوبه :

اعتمد البحث أسلوب التحليل الوصفي في دراسة الصرافة في فلسطين . و قد اعتمد البحث على مراجعة مُكثفة لما كتب عنها ؛ على الرغم من قلة المراجع و الأبحاث التي تعالجها ، وصعوبة الحصول عليها ؛ حيث أن مُعظم ما كتب عنها كان إشارات و مواضيع فرعية ضمن دراسة الوضع المالي والمصرفي في فلسطين في عهد الاحتلال العسكري الإسرائيلي ، و من هذه الدراسات هاركيس (1988م) ، عبد الكريم (1996م) ، الشعيبي (1988م) .

و لذلك فإن البحث اعتمد أيضاً في جزء رئيس منه على جمع المعلومات ميدانياً من مصادرها الأولية و هم ممارسو مهنة الصرافة ، و قد اعتمد البحث المقابلة المنظمة في جمع المعلومات ، حيث تم إعداد قائمة بالأسئلة المراد الإجابة عليها قبل المقابلة (انظر ملحق رقم 1).

1. 3. : أهداف البحث و أسئلته :

يهدف هذا البحث بصورة أساسية إلى تقييم دور الصرافة في فلسطين أثناء فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي (1967م - 1993م) ، و لتحقيق هذا الهدف ، حاول البحث الإجابة على أسئلة أهمها ما يلي :

1. ما أسباب انتشار مهنة الصرافة في فلسطين في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي (1967م - 1993م) ؟
2. ما الوضع القانوني لمهنة الصرافة في فلسطين في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي (1967م - 1993م) ؟ هل اختلفت مشروعيتها في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية؟

3. ما الخدمات التي قدمتها مؤسسات الصرافة الفلسطينية في فلسطين في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي (1967م - 1993م) ؟
4. كيف تدار مؤسسات الصرافة ؟

1. 4. : أهمية البحث و الدافع إليه :

تنبع أهمية البحث من ندرة الأبحاث و قلة المراجع و الكتابات فيه ، و بالتالي فإن هذا البحث يوثق للصرافة ، و هي جزء هام ، و معلم بارز ، من القطاع المالي الوطني الفلسطيني ، خاصة أثناء فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي (1967م - 1993م) التي اتسمت بعدم تكامل الجهاز المصرفي الوطني ، و قد تلمس الباحث مدى أهمية قطاع الصرافة في فلسطين ، والدور الذي كان تلعبه في الفترة محل الدراسة ، من خلال عمله كمدير مصرف في نهاية فترة الدراسة و بداية عهد السلطة الوطنية سنة 1994م ؛ حيث وجد الباحث أن القطاع المصرفي بحاجةٍ ماسةٍ إلى أبحاثٍ و دراساتٍ عن الصرافة وبحاجةٍ إلى الإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه . فالبحث و إن أخذ منهج التحليل الوصفي إلا أنه يلبي حاجة قوية للقطاع المصرفي الأوسع في فلسطين .

فضلاً عن التوثيق للصرافة و للتأريخ لها - و على الرغم بأن البحث في الأساس يتعلق بالفترة التاريخية تحت الاحتلال العسكري - ، فإن البحث يساعد الأجهزة الوطنية الفلسطينية وبالأخص سلطة النقد الفلسطينية و وزارة المالية الفلسطينية في عملية إصدار التشريعات والقوانين و الأنظمة والتعليمات المنظمة لأعمال الصرافة و المراقبة عليها ، و ذلك بمعرفة هيكل الصرافة و آليات العمل و كيفية اتخاذ القرارات فيها و التي تشكل أساساً مناسباً لعملية البحث في واقع الصرافة و التشريع لها مستقبلاً.

1. 5. : فرض البحث :

بعد الاحتلال العسكري الإسرائيلي سنة 1967م ، تم فرض العملة الإسرائيلية (الليرة) كعملة تداول في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، و لم يُسمح بالتعامل بغيرها من العملات في كلٍ من القدس و قطاع غزة؛ كما صدر الأمر العسكري الإسرائيلي رقم (7) بتاريخ 7 - 6 - 1967م (صالح : 1986م ، صفحة 353) بوقف كافة الأنشطة المصرفية و الصفقات ، و رتب على كل مُخالف عقاباً شديداً ، وبالتالي مُنعت الصرافة ، بينما سمح في الضفة الغربية -ما عدا القدس - التعامل بالدينار الأردني وبالتالي سُمِحَ للصرافة بالتعامل فقط بالعملتين الإسرائيلية و الأردنية .

و عليه يقوم فرض البحث على أنه من المتوقع أن لا نجد أهمية كبيرة تذكر للصرافة في الأراضي الفلسطينية تحت الحكم العسكري الإسرائيلي من سنة 1967 - 1993م ، و حيث أن القانون قد منعها فلم يكن هناك داعٍ لوجودها و استمرارها في تلك الفترة .

2. مؤسسات الصرافة الفلسطينية (1967م - 1993م)

2. 1. : قانونية مؤسسات الصرافة في الضفة الغربية (1967- 1993) :

كانت القوانين الأردنية سارية في الضفة الغربية قبل سنة 1967م ، و قد سمحت القوانين الأردنية بمزاولة مهنة الصرافة في الأردن ؛ و بالتالي كان مسموحاً بها بالضفة الغربية . وحيث أن إسرائيل سمحت بتداول الدينار الأردني فقد رخصت لمؤسسات الصرافة بالضفة الغربية بمزاولة أنشطتها، و قد اقتصر الترخيص على التعامل بالدينار الأردني الذي كان متداولاً قبل 1967م وعلى العملة الإسرائيلية (الليرة ثم الشيقل) . و لم تُرخص سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي بالتعامل بالنقد الأجنبي (دولار أمريكي، جنيه إسترليني وغيره) ، بالتالي كان التعامل به مخالفاً للقانون ، و تابعاً للسوق السوداء (صامد : 1988م ، صفحة 97) .

2 . 2 . : تقدير عدد مؤسسات الصرافة في الضفة الغربية (1967 - 1993):

على الرغم من عدم وجود تقدير واضح و دقيق لما هو عليه الحال لمؤسسات الصرافة في جميع مدن الضفة الغربية ، إلا أنه من الواضح أن عددها في ازدياد مستمر ، فقد بلغ عددها قبيل سنة 1967م 42 صرافاً (صامد الاقتصادي : عدد رقم 73 ، صفحة 124) .

و في دراسة سنة 1989م لمؤسسات الصرافة في الضفة الغربية تبين أن هناك ما يقرب من 196 صرافاً ، و لم يكن مصرحاً لهؤلاء الصيارفة بالعمل فيها ، موزعين كما في جدول رقم 1 التالي :

جدول رقم 1
عدد الصرافين في الضفة الغربية

المدينة	عدد الصرافين
نابلس	64
القدس	34
رام الله	22
بيت لحم و بيت ساحور	22
جنين	16
طولكرم	15
قلقيلية	14
الخليل	7
أريحا	2
المجموع	196

المصدر : UNITED : 1989 , P : 62

و يبدو أن هذه الدراسة لم تميز بين أحجام الصرافين من حيث المبالغ التي يتعاملون بـــها، ومن حيث الترخيص ، و من حيث إقامتهم في محلات .

2. 3. : قانونية مؤسسات الصرافة في قطاع غزة (1967-1993) :

كان قطاع غزة تابعاً لحكم الإدارة المصرية قبل 1967م ، و قد تم إعـــادة تـــداول العملـــة المصرية في قطاع غزة منذ سنة 1950م (ياسين : 1987م ، صفحة 135) ؛ حيـــث أن العملـــة المصرية كانت متداولة أيضاً في قبل إصدار و تداول العملة الفلسطينية سنة 1927م (صـــامد : 1988م ، صفحة 238) ، و قد بقي الجنيه المصري متداولاً حتى سنة 1967م ، و لم يكن هنـــاك أي تشريع قانوني يسمح بمزاولة أعمال الصرافة قبل سنة 1967م ، حيث منع القانون المصـــري مزاولتها .

لم ترخص سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي بمزاولة مهنة الصرافة في قطـــاع غـــزة طوال فترة الاحتلال (1967 - 1994م) . حيث مُنع الجنيه المصري من التداول وفرض تـــداول الليرة ثم الشيقل الإسرائيلي وبالتالي لم يعد مبرر من وجهة النظر الإسرائيلية بوجود الصـــرافـــة (صامد : 1988م).

2. 4. : اختلاف العقوبة في ظل الاحتلال :

من المعروف أن هناك حزبين رئيسيين قد حكما في إسرائيل و هما : العمل اليساري الـــذي حكم إسرائيل منفرداً لمدة 29 عاماً متواصلاً ، أي من تأسيس دولة إسرائيل و لســـنة 1977م ، ومعروف أن هذا الحزب يأخذ من الناحية الاقتصادية بالفلسفة الاشتراكية ، و حـــزب الليكـــود اليميني الذي حكم في إسرائيل من 1977 - 1984م ، هذا الحزب حاول أن يوجـــه الاقتصـــاد الإسرائيلي نحو السوق الحُرّ بعد ، و قد وقعت سياسات الحكومة الإسرائيلية آنئذ في تناقضـــات ما بين فلسفة السوق و الخدمات الاجتماعية للطبقات الفقيرة المؤيـــدة لـــها (حيـــدر : 1996م ، صفحة 11) .

و هذا الاختلاف في منهج السلطات الإسرائيلية الحاكمة لم يؤدِ إلى اختلاف فـــي قانونيـــة أعمال الصرافة في قطاع غزة ، بل أدى إلى اختلاف متابعة و معاقبة ممتهني الصرافـــة تبعـــاً لتشدد أو تراخي الحكومة الإسرائيلية في وقتها .

2. 5. : السوق السوداء في ظل الاحتلال :

أدى عدم مشروعية مزاولة أعمال الصرافة في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي (67 - 1993م) إلى أن تكون الصرافة في قطاع غزة غير قانونية و تابعة للسوق السوداء.

2. 6. : سوق غزة و سوق الضفة :

هناك الكثير من العوامل التي تساعد على تحديد أسعار العملات ، و ربما يكون أهم هذه العوامل ما يأتي :

1. الطلب و العرض من العملات موضع البيع و الشراء .
2. العوامل الخاصة المؤثرة في كل عملة على حدة مثل : العوامل الاقتصادية و السياسية للبلد مصدرة العملة .
3. حيث أن سوق النقد في ظل التطورات التقنية المعاصرة في مجال الاتصالات أصبح وحدة واحدة (عوض : 1988م ، صفحة 31) ، فيجب ملاحظة تطور أسعار العملة في أسواق النقد الدولية .

و بالنسبة للصرافة الفلسطينية في الفترة محل الدراسة (1967م - 1993م) و التي اتسمت بالاحتلال العسكري المباشر ، لم تكن وسائل الاتصال الحديثة و السريعة متوافرة لدى الصرافين، و بالتالي لم يكن التفاعل مع الأسواق الدولية مباشراً و سريعاً (هاركيس : 1987م ، صفحة 59) .

و في تأثير سوقي الضفة و غزة على سعر صرف العملة الإسرائيلية ، يرى بعض الصرافين أن سوق غزة في الصرافة كان أقوى بكثير من سوق الضفة الغربية في التأثير على سعر العملة، و أن سعر الدينار بالذات مقابل العملة الإسرائيلية (الليرة ثم الشيقل) يتأثر بشكل مباشر بقوى الطلب و العرض في سوق غزة ، و ربما كان السبب في ذلك أن البقعة الجغرافية لقطاع غزة أصغر بكثير مما هو عليه الحال في الضفة الغربية ، و بالتالي فإن حجم التعامل في سوق غزة سيكون أكبر من حجم التعامل في سوق أي مدينة في الضفة منفرداً ، و من هنا يكون تأثير سوق غزة على سعر صرف الدينار مقابل الشيقل (عاشور : 1995م ، صفحة 14).

2. 7. : خاتمة البحث في هذا المطلب :

حاول الباحث في هذا المطلب مناقشة مدى مشروعية الصرافة في فلسطين أثناء فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي (1967م - 1993م) ، و قد تبين أنه لم يكن مصرحاً بالصرافة

في قطاع غزة بينما سمح للصرافة في الضفة الغربية بشرط التعامل بالعملة الإسرائيلية و الأردنية فقط ، كما أنه نتيجة عدم قانونية الصرافة و التعامل بالنقد الأجنبي في قطاع غزة و الضفة الغربية ظهرت السوق السوداء ، كما تبين أن تأثير سوق غزة على أسعار العملات كان أقوى من تأثير سوق الضفة الغربية.

3. إدارة مؤسسات الصرافة الفلسطينية

3. 1. : اتخاذ القرار و الإدارة في مؤسسات الصرافة :

مقارنةً بإدارة المصارف ، تعتبر مؤسسات الصرافة مرنة جداً في إدارتها وسرعة تكيفها مع متطلبات السوق الوقتية ، و ذلك أن من يدير مؤسسة الصرافة هو مالكها مباشرة ، و ملكية مؤسسة الصرافة إما أن تكون فردية أو أسرية ، و بالتالي يكون الرجوع إلى المقرر سريعاً جداً، خلافاً للمصارف حيث إن هناك مستويات متعددة لاتخاذ القرار مما يعيق السرعة في اتخاذه في كثير من الأحيان (النحال : 1994م).

و تتبع مؤسسات الصرافة نظاماً محاسبياً بسيطاً يعتمد على إجراء القيود المحاسبية التي تخدم إيجاد توازن في نهاية يوم عمل المؤسسة ما بين الصادر و الوارد لدى المؤسسة.

3. 2. : هيكل نظام الصرافة الفلسطينية :

أ : على المستوى المحلي :

تقدم ذكر عدد الصرافين في الضفة و القطاع ، و المقصود بتلك الأعداد هو مؤسسات الصرافة بمعنى محلات الصرافة ، و لكن من الملاحظ أن هذه المؤسسات لم تكن وحدها تكوّن نظام الصرافة في الضفة الغربية و قطاع غزة ، إذ أن هناك أماكن يتواجد فيها عدد ممن يبادلون العملات تعرف "بأسواق العملة".

و المتواجدون في سوق العملة أو ما يعرف " بصغار الصيارفة " يكونوا في الغالب مستقلين و يعملوا لحسابهم الخاص ، و هذا لا يمنع من أن يُقسَّم السوق إلى مجموعات تتبع كل مجموعة منهم إلى صيرفي ذي حجم كبير في التعامل أو ممن لهم مؤسسة ، و بالتالي يكون السوق متصلاً ببعضه ، و في نفس الوقت يكون المؤثر على السوق هم كبار الصيارفة ذوي الحجم الكبير في التعامل .

ب : على المستوى الخارجي :

يرتبط الصرافون بشبكة علاقات إقليمية و دولية تساعد على سرعة إنجاز المعاملات كالحوالات وغيرها من المعاملات ، و تتمثل شبكة العلاقات هذه في حسابات يفتحها الصرافون في مصارف إقليمية و دولية ، كذلك يرتبط الصرافون بعلاقات مع شبكة صرافين إقليمية .

و تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك بعض الصرافين يمتلك مكاتب في دول أخرى كالأردن ومصر خاصة (هاركيس : 1988م) .

3. 3. : مخاطر عمل الصرافة التي يمكن أن يتعرض لها المتعاملون في فلسطين :

يقوم عمل الصرافة في الأساس على أساس شخصي ، و تلعب الثقة القائمة على السمعة الحسنة الدور الأساسي في تسويق خدمات الصرافين ، و تبدو المخاطر التي يتعرض لها المتعاملين من عمل الصرافة في جانبين : الأول من جانب الصراف و الثاني من جانب العميل.

أ. جانب الصراف :

تبرز مخاطر الصرافة من جانب الصراف من عدة جوانب ؛ على سبيل المثال ما يلي :

1. عدم تسجيل العمليات محاسبيا :

هناك قسم كبير من الصرافين لا يمسك دفاتر محاسبية و لا يقوم بالتسجيل المحاسبي بانتظام ، وهذا من أهم مصادر المخاطرة ؛ حيث لا يسهل تصحيح الأخطاء إن وجدت و بالتالي لا يسهل على فرد أن يتذكر كل العمليات التي يقوم بها خلال فترة من الزمن .

2. الحوالات :

في ظل الاحتلال العسكري ؛ حيث الصعوبة في الاتصال بين أطراف الحوالة المعاملة المالية ؛ حيث انعدمت خدمة الهاتف و البريد بين فلسطين و الوطن العربي ، أدى ذلك إلى ازدياد إمكانية أن بعض الصرافين يخدعون و يتلاعبون دون أن يستطيع المتعامل عمل أي شيء ، حيث لا توجد مستندات رسمية موثقة في عملية الحوالات عن طريق الصرافين ، و من أهم مظاهر هذا التلاعب التأخر في إيصال مبلغ الحوالة، و في بعض الأحيان قد لا يؤديها الصراف إلا بعد المطالبة الشديدة بمبلغ الحوالة ، و أحيانا نادرة جدا قد لا يصل المستفيد شئ من أصل الحوالة.

3. الرقابة الخارجية :

و نتيجة ظروف الاحتلال و اعتماد الصرافة على الأمانة و الثقة ، فإن عمليات الصراف لا توثق بصورة رسمية و لا تخضع لعمليات المراقبة الخارجية، و هذا يمثل درجة عالية من المخاطرة في حالة قبول الودائع ، أو في حالة إفلاس الصراف ، أو حتى في حالة وجود خلاف بين العميل و بين الصراف .

4. صغار الصيارفة :

وتزداد الخطورة في حالة صغار الصيارفة الذين يتجولون في أسواق العملة وأمام المصارف العاملة، حيث تزداد صعوبة إصلاح أي خطأ يقع بين العميل والصراف المتجول الذي لا يوثق أي عملية تتم بينه وبين العملاء.

5. جمع الودائع :

يقبل بعض الصرافين الودائع من الجمهور لتشغيلها و توزيع أرباح في نهاية فترات زمنية محددة ، و هناك عدد من هؤلاء الصرافين يعلنون فجأة عن الإفلاس ، مما يعرض أصحاب الودائع لمخاسر جسيمة.

ب. جانب العميل :

و تبرز خطورة الصرافة من جانب العميل على سبيل المثال في قيام الصراف نتيجة الثقة بصرف مبلغ حوالة أو شيك قبل أن يحصله ، وفي هذه الحالة تكون نية الغش متوافرة عند العميل بعدم وجود رصيد له يغطي قيمة الشيك .

و قد زاد من درجات المخاطرة الظروف التي مرت بالمجتمع الفلسطيني ، التي يتمثل أهمها في الاحتلال العسكري الإسرائيلي (67 - 93) ، و ما أدى إليه من :

1. صعوبة الاتصال بين المرسل للحوالة (خارج فلسطين المحتلة) ، و المستفيد (داخل فلسطين المحتلة) .
2. عدم القدرة على الجأر و التصريح العلني بوجود نشاط الصرافة و تحويل الأموال بين أفراد المجتمع الفلسطيني .
3. عدم وجود القانون المنظم لعمل الصرافة ، و بالتالي الاحتكام للأعراف و التقاليد الاجتماعية عند وجود خلاف .

و قد يخفف من درجة الخطورة في عمل الصرافة صدور قوانين و أنظمة منظمة لها .

3. 4. : خاتمة البحث في هذا المطلب :

من خلال البحث في هذا المطلب يتبين أن إجراءات اتخاذ القرارات في مؤسسات الصرافة سريعة و بسيطة ، و قد اتخذت شكل المشروع الفردي، و لم تظهر كشركات أموال مساهمة، كما أن الصرافة قد تبلور لها هيكل تنظيمي على المستوى المحلي، و الإقليمي ، و الدولي ، تعمل من خلاله ، كما يجدر بالسلطات المنظمة لعمل الصرافة في فلسطين مراعاة هذا الهيكل التنظيمي عند إصدار التعليمات المنظمة لها و ذلك لتخفيض عوامل المخاطرة في عمل الصرافة.

4. خدمات مؤسسات الصرافة

4. 1. : أهم العملات التي تعامل بها الصرافون :

في ضوء مراعاة أن العملة الإسرائيلية هي المسموح بها فقط في قطاع غزة و القدس العربية ، و قد سُمِحَ للدينار الأردني أيضاً في الضفة الغربية أثناء فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي (1967م – 1993م) ؛ يمكن القول بأن العملة الإسرائيلية و الدينار الأردني هما أكثر العملات التي قام عليها عمل الصرافين ، بالإضافة للدولار الأمريكي خاصة بعد انخفاض قيمة الدينار الأردني بعد فك الارتباط بين الضفتين ، و التي أدت إلى انخفاض مفاجئ و كبير في قيمة الدينار الأردني (Awad : 1996, p66).

و يراعى كذلك أن العملة الإسرائيلية تستخدم في المبادلات اليومية البسيطة ، و لكن الصفقات التي يزيد حجمها عن مائة و مائتين دينار تتم بالدينار الأردني ، و لا تستخدم فيها العملة الإسرائيلية إلا إذا كانت معاملة حكومية حيث يجبر الفرد على استخدام العملة الإسرائيلية.

و هناك حركة مبادلات خفيفة على الجنيه المصري خاصة في الأوقات التي يكون فيها التنقل بين فلسطين و مصر سهلاً ومتيسراً.

كما أن هناك حركة مبادلات خفيفة على الريال السعودي خاصة أوقات أداء فريضة الحج والعُمرَة.

و هناك حركة قليلة جداً على بعض العملات الأخرى كالجنيه الإسترليني و الفرنك الفرنسي والمارك الألماني و غيره من العملات ، و هذه الحركة غالباً ما تكون مقرونة بالطلاب أو العائدين من هذه البلاد .

و كلما قلت حركة العملة في السوق و كان الطلب عليها ضعيفاً ، كلما كان سعرها أقل من معدلات الأسعار العالمية .

4. 2. : الخدمات التي قدمتها مؤسسات الصرافة الفلسطينية (1967م-1993م) :

أهم الخدمات التي قامت و تقوم بها مؤسسات الصرافة ما يأتي :

1. مبادلة العملات خاصة العملة الإسرائيلية بالدينار الأردني و العكس .
2. تحويل العملة من العاملين الفلسطينيين في الدول العربية و الأوربية للضفة الغربية و قطاع غزة ، و على سبيل المثال فقد بلغ متوسط الحوالات النقدية بين الضفة الغربية و الشرقية حوالي 750 مليون دولار سنوياً نفذ معظمها عن طريق الصيارفة (نصر : 1996م : صفحة 71 - 72).
3. قبول الشيكات المسحوبة على مصارف خارج قطاع غزة و الضفة الغربية و تحصيلها و تحويلها للعملاء .
4. مارس بعض الصرافين قبول الودائع و ذلك لحفظها كأمانة لديهم يسحبها أصحابها في أي وقت ، و هي خدمة تشبه الحساب الجاري في المصارف، و لكن هذه الخدمة مارسها الصرافون على نطاق ضيق جداً.
5. كذلك تقبل الودائع أيضاً بهدف تشغيلها في الصرافة على أن يشارك المودع في الربح والخسارة ، و هذه الخدمة أيضاً في نطاق ضيق جداً.
6. كذلك مارس الصرافون الإقراض ولكن ذلك كان في نطاق ضيق جداً ، خاصة الوفاء بقيمة شيكات مؤجلة .
7. و من الأنشطة التي يمارسها الصرافون : متابعة أسعار المعادن الثمينة كالذهب و الفضة، المتاجرة بها أيضاً .

4. 3. : التحويل في ظل الحصار المالي الإسرائيلي :

لقد قامت مؤسسات الصرافة بعمليات تحويل الأموال خاصة من الدول العربية إلى داخل فلسطين (حوالات واردة) ، و ذلك من خلال علاقاتها و قدراتها غير المرئية ، و خلال الفترات التي كان فيها القانون العسكري الإسرائيلي يحظر فيها على الأفراد و المؤسسات داخل الأراضي الفلسطينية إحضار الأموال عن طريق المعابر من الدول العربية .

4. 4. : أسباب انتشار الصرافة الفلسطينية (1967م – 1993) :

على الرغم من قدم مهنة الصرافة و انتشارها في المجتمعات الإنسانية، حيث سبقت المصارف في الظهور ، بل إن المصارف في الأصل قد تطورت عن مهنة الصرافة (حمود : 1987م) ، إلا أن سبب ازدهارها و نموها قد يختلف من مجتمع إلى آخر تبعاً للظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والتاريخية ، فعلى سبيل المثال كان أهم سبب لانتشار الصرافة في اليمن هو التجارة (عوض : 1985م، صفحة 25) بينما نجد ذلك مختلفاً في حالة الصرافة في فلسطين .

و قد ساعد على انتشار و ازدهار الصرافة في فلسطين أثناء فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي (1967م – 1993م) عوامل كثيرة أهمها ما يأتي:

عدم تطور الجهاز المصرفي الوطني الفلسطيني .

فرض تداول العملة الإسرائيلية خاصة في قطاع غزة التي اتسمت بصفة انخفاض قيمتها المستمر مما اضطر المدخرين إلى استخدام عملات أخرى أكثر ثباتاً من العملة الإسرائيلية كالدينار الأردني والدولار الأمريكي خاصة ، و من الأسباب التي دعت إسرائيل إلى التخفيض المستمر لعملتها ما يلي (اللجنة الأردنية الفلسطينية : 1985م ، صفحة 59 – صفحة 64):

1- ازدياد عبء الديون الخارجية على إسرائيل نتيجة لتمويل الحروب .

2- ازدياد الإنفاق الحكومي و التوسع في النفقات الإنمائية و الحربية و إقامة المستوطنات.

3- استمرار ارتفاع معدلات التضخم و الأجور الأمر الذي لم يصحبه ارتفاع في الكفاية الإنتاجية وبالتالي نقص التصدير .

4- نقص الطلب الخارجي على السلع الإسرائيلية بسبب احتمالات تخفيضات أخرى على العملة الإسرائيلية.

و قد خفضت الحكومة الإسرائيلية قيمة العملة بنسب كبيرة و خلال فترات قصيرة نسبياً ، و مثال ذلك : تم تخفيض قيمة العملة سنة 1974م بنسبة 7.1% ، و سنة 1975م بنسبة 42% .

و مقابلة بالدولار الأمريكي فإن العملة الإسرائيلية انخفضت بمعدل 101% عام 1980 – 1983م، و في عام 1983م انخفضت العملة الإسرائيلية بمعدل 132% .

كذلك ما عانى منه الاقتصاد الإسرائيلي من ظاهرة التضخم النقدي الذي وصل إلى 132% سنة 1982م و إلى 191% عام1983م ، و قد سجلت إسرائيل معدلات قياسية دولية في نسبة التضخم (كنعان : 1981م ، صفحة 87).

و قد زاد من حدة تأثير الانخفاض المستمر في العملة الإسرائيلية و التضخم في إسرائيل على الصرافة في القطاع و الضفة أن الاقتصاد في قطاع غزة و الضفة الغربية ربط ربطاً عميقاً باقتصاد إسرائيل ، و من أهم ظواهر هذا الارتباط ما يلي :

1- العمال العرب العاملون داخل إسرائيل ، و قد كان يصل عددهم في الفترات التي لم يكن هناك قيوداً (السبعينات و الثمانينات) إلى مائة ألف عامل ، و دخول هؤلاء العمال جميعاً بالعملة الإسرائيلية ، و يبين جدول رقم 2 أدناه تطور حجم العمالة الفلسطينية العاملة داخل إسرائيل :

جدول رقم 2
تطور عدد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل

السنة	عدد العمال (الف عامل)
1970	20.6
1975	66.3
1980	75.1
1985	89.2
1986	94.7
1987	108.9
1988	109.4
1989	104.9
1990	107.7
1991	97.8

المصدر : عبد الله (1994م ، صفحة 171

و لهذا تأثير مباشر على الصرافة ، إذ أن الانخفاض المستمر في قيمة العملة الإسرائيلية جعل أفراد المجتمع الفلسطيني يلجئون إلى التخلص مباشرة منها باستبدالها بعملة أكثر استقرارا ، كما

أن ما عدا المشتريات الخفيفة فإن الصفقات و العقود الكبيرة نسبياً كانت تتم بالدينار الأردنـــي ، وهذا جعل طلباً متزايداً على خدمات الصرافة في مجال استبدال النقود .

2- إن معظم واردات القطاع من المواد الغذائية و مواد البناء و الأجهزة الكهربائية و الملابـس من إسرائيل ، يبلغ استيراد القطاع و الضفة من إسرائيل 90% من مجمل الاستيراد و الـذي يتم بالعملة الإسرائيلية ، و قد وصل حجم التبادل التجاري بين فلسطين المحتلة و إســرائيل عام 1993م إلى ما يقرب من 1400 مليون دولار أمريكي تتم جميعها بالعملة الإسـرائيلية ، و بلغت صادرات الفلسطينية الإجمالية حوالي 236 مليون دولار ، بينما بلغـت الـواردات حوالي 1138 دولار (صندوق النقد الدولي : 1995) .

3- إن معظم صادرات القطاع و الضفة خاصة-الخضراوات إلـــى إســرائيل و يتـم بالعملـة الإسرائيلية .

بالإضافة إلى العوامل الناتجة عن الاحتلال العسكري الإسرائيلي ، هناك عوامـــل أخـرى ساعدت على نمو الصرافة و من ذلك :

أ. تحويلات العاملين في الدول العربية ، حيث يقدر عددهم قبل أزمة الخليج بما يقـــرب 110 آلاف عامل (اللجنة الأردنية الفلسطينية : 1985م ، صفحة 63) ، و قد ساعدت الصرافـة الفلسطينية في تحويل جزء من مدخرات هؤلاء العاملين لفلسطين ، كما كانت المســاعدات العربية تمر عبر الأردن و تصرف غالباً بالدينار الأردني .

ب. قرب القطاع و الضفة الغربية من الأردن و مرور نسبة كبيرة من العاملين الفلسطينيين مـن أهالي القطاع و الضفة في الدول العربية بالأردن ذهاباً و إياباً ، بالإضافة إلى الاســتقرار النسبي في قيمة الدينار الأردني - مقارنة بقيمة الشيقل - جعل الطلب علـــى الدينـار و استخدامه في التداول كبيراً خاصة في الصفقات الكبيرة، و كذلك لم يمنع الدينار الأردنـــي من التداول في الضفة الغربية كما منع الجنيه المصري من التداول في قطاع غزة بعد ســنة 1967م .

ت. كما ساعد على ازدياد الطلب على خدمات الصرافة خاصة في تحويل الأمـــوال والأعـداد الكبيرة من طلاب الجامعات الفلسطينيين الذين يدرسون في الخارج ذلك في الفترة التي لـــم يكن لدينا تعليمٌ جامعي في القطاع والضفة .

ث. و يمكن إضافة عامل آخر ربما يكون على درجة عالية من الأهمية و هو مرتبط بالشـــعور الديني نحو المصارف التقليدية التي تتعامل بالفائدة ، حيث إن هناك قطاعاً مـــن الجمـــهور

يرفض التعامل مع هذه المصارف ، في المقابل فإن بعض الصرافين يرفض التعامل بفائدة في حالة الإقراض (المؤسسة العلمية العربية للأبحاث و نقل التكنولوجيا "أسير" ، 1988م ، صفحة 162) .

ج. كما أن ازدياد نسبة البطالة تشجع الأفراد على الخول في ما يُعرف بالاقتصاد غير الرسمي و من بينها الصرافة.

ح. و هناك عامل ربما لا يقل أهمية عن العوامل الأخرى ، و هو : الربح العائد على الصرافين من خلال هذا العمل ، و قبول هؤلاء الصرافين بدرجة عالية المخاطرة خاصة في قطاع غزة ؛ حيث لم تكن الصرافة في أوقات كثيرة مصرحاً بها لا ضمناً و لا قانوناً . و يرى البعض (الشعيبي : 1988م ، صفحة 89) أن عامل الربح أدى إلى زيادة عدد الصرافين عام 1985 إلى 196 صرافاً إضافة إلى حوالي 220 معرضاً للحلي و المجوهرات الذين مارسوا أيضاً الصرافة .

و قد كان الصرافون معرضين للمداهمات من قوات الاحتلال العسكرية، حيث يصادر ما يتم الاستيلاء عليه من عملات أجنبية (DATA , 1995) .

كل هذه العوامل ساعدت على انتشار مهنة الصرافة و مؤسساتها .

4. 5. : مؤسسات الصرافة هل هي البديل عن المصارف (1967-1993) ؟ :

من الأمور التي تسترعي الانتباه : أنه خلال فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي و التي اتسمت بعدم تكامل الجهاز المصرفي الفلسطيني ، لم يثر السؤال حول مؤسسات الصرافة كما ثار حول مؤسسات الإقراض المتخصصة: أي هل مؤسسات الصرافة تشكل بديلاً عن المصارف ؟ على الرغم من أن مؤسسات الصرافة الفلسطينية أقرب إلى المصارف في أداء وظائفها من مؤسسات الإقراض المتخصصة!

و ربما تكمن الإجابة في عدم طرح هذا التساؤل فيما يأتي :

1. أن مؤسسات الصرافة لم يكن مرخصاً لها في قطاع غزة بصفة مستمرة ، كما تعرض كثير من الصيارفة سواء في القطاع أو في الضفة لمضايقات سلطات الاحتلال هذا خلافاً لمؤسسات الإقراض التي كانت تعمل بترخيص من الحكومة الإسرائيلية .
2. أن المسئولين عن مؤسسات الصرافة هم فلسطينيون من داخل الأرض المحتلة ، بينما المسئولون عن مؤسسات الإقراض غالباً منظمات و جمعيات أجنبية تابعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لدعم دولها ، و مثال ذلك حكومة الولايات المتحدة و السوق الأوروبية .

3. و ربما يكون عاملاً مهماً : أن إدارة مؤسسات الصرافة كانت فردية أو عائلية بعكس مؤسسات الإقراض التي كانت تستخدم طبقة مديرين ممتهنين للعمل التمويلي .

هذه العوامل ربما تجعل التساؤل حول مؤسسات الإقراض و إمكانية الاستغناء بها عن المصارف يبدو مقبولاً و معقولاً ، بينما لا يبدو ذلك ممكناً لمؤسسات الصرافة على الرغم بأن أحد الباحثين (هاركيس : 1988م / صفحة 57) وصف الصيارفة بأنهم "يعملون بصفة بنوك (أو كبنوك غير مكتملة النمو أو مكبوحة الحركة)".

4. 6. : خاتمة :

من خلال البحث في هذا المطلب يتبين أن عمل الصرافة لم يقتصر على مبادلة العملات فيما بين العملة الإسرائيلية و الدينار الأردني ، و قد تبين أن الصرافة قد قامت بتقديم الكثير من الخدمات التي كان على رأسها تحويل العملة من الخارج إلى الداخل أثناء الحصار المالي الذي كانت سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي تفرضه على الضفة الغربية و قطاع غزة (1967م - 1993م) ، كما لم يقتصر العمل على التعامل بعملتين (الإسرائيلية و الأردنية) فقط ، و قد ساعد على انتشارها عوامل عدة على رأسها فرض تداول العملة الإسرائيلية التي اتسمت بالانخفاض المستمر في قيمتها.

إن تحليل عوامل انتشار الصرافة في فلسطين و الخدمات التي كانت تؤديها و المخاطر الشخصية التي تعرض لها الصرافين أثناء فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي (1967م - 1993م) يدعونا إلى رفض الفرض و هو أن الصرافة لم يكن لها دوراً هاماً في فلسطين أثناء فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي (1967 - 1993) .

5. خاتمة :

يبدو من خلال البحث في مؤسسات الصرافة أن :

الصرافة قد مارست دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد في فلسطين ، و قد ساعد على انتشارها جملة من العوامل تمثل أهمها في عدم تكامل الجهاز المصرفي الفلسطيني و ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي و الانخفاض المستمر للعملة الإسرائيلية .

كما يبدو أن الصفة القانونية الغالبة على ممتهني الصرافة أنها عمل فردي أو أسري ، و لم تظهر الصرافة في شكل شركات ، و يشير هيكل الصرافة إلى تبعية صغار الصيارفة إلى كبار الصيارفة ، و هذا بحاجة إلى مراعاة عند إصدار التعليمات المنظمة لمهنة الصرافة .

و قد حاول البحث في هذه الدراسة أن يختبر فرضية و هي أن الصرافة لم تلعب دورا ذا أهمية تذكر في فلسطين في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي 1967 - 1993 . يبدو من خلال مناقشة معالم الصرافة الفلسطينية ، و تحليل أهم العوامل التي ساعدت على انتشارها والخدمات التي أدتها ، و إدارتها و اتخاذ القرار فيها ، أن هذا الفرض غير صحيح وغيرمقبول، و وجدنا أن هناك مبررات قوية لوجودها ، و قد لعبت دورا هاما في مجال صرف و مبادلة العملات و تحويلها من فلسطين و إليها.

كما أن واقع الصرافة يتطلب من السلطات النقدية و المالية في فلسطين مراعاة هيكليتها عند إصدار التعليمات المنظمة لها بحيث لا يعامل جميع الصيارفة بنفس المستوى من التعليمات ، وإن كان هناك اقتراح بهذا الصدد فهو أن يتم الترخيص لأصحاب المحلات في صورة شركة فقط و أن يتبع صغار الصيارفة إلى هذه الشركات ، مع ملاحظة أهمية إجراء مزيد من الدراسات الميدانية على قطاع الصرافة قبل إصدار أي قوانين أو تعليمات بصددها .

ملحق رقم 1 :

قائمة بالأسئلة التي أعدت قبل إجراء المقابلات :

1. كم يبلغ عدد الصرافين في مدينتك ؟
2. هل لك صلات بصرافين خارج مدينتك ؟
3. هل لديك حسابات في الخارج ؟
4. كم يبلغ رأس مالك ؟
5. هل أنت تابع لأي مكتب (مؤسسة) صرافة ؟
6. هل يتبعك أحد من صغار الصرافين ؟
7. إذا كانت الإجابة نعم : كم صراف يتبع لك ؟
8. كم يبلغ حجم التداول عندك ؟
9. هل حدث لك مشاكل نتيجة عملك مع السلطة الإسرائيلية ؟ ما هي ؟
10. هل حدث لك مشاكل نتيجة عملك مع العملاء ؟ ما هي ؟
11. ما أهم الأسباب في تقديرك التي أدت إلى انتشار مهنة الصرافة ؟
12. ما مستقبل مهنة الصرافة في ظل وجود جهاز مصرفي متكامل في تقديرك؟
13. ما أهم العملات المتداولة ؟
14. أيهما أقوى سوق الصرافة في غزة أم سوق الصرافة في الضفة في تقديرك، بمعنى أي سوق أكثر تأثيرا في تحديد سعر تبادل العملات ؟

مراجع البحث :

أولا : مراجع باللغة العربية :

1. حمود ، سامي حسن أحمد : تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق و الشـــريعة الإســلامية ، الطبعة الثانية، مطبعة الشرق و مكتبتها ، الأردن ، 1982م .
2. حيدر ، عزيز : الانتخابات الإسرائيلية 1996 : خلفية تحليلة ، السياسة الفلسطينية ، الســنة الثالثة ، العدد الحادي عشر ، صيف 1996م ، صفحة 6 – 25.
3. جبر ، هشام : أساليب و أجهزة و إمكانيات التمويل الصناعي ، شؤون تنموية ، ملتقى الفكر العربي ، أكتوبر 1992م ، صفحة 42 – 49 .
4. صالح ، عبد الجواد : الأوامر العسكرية الإسرائيلية ، الجزء الأول، الطبعة الأولــى ، 1986م .
5. صامد الاقتصادي : المؤسسات المالية الفلسطينية و دور البنوك الإسرائيلية في الأراضـــي المحتلة ، عدد 73 ، سنة 1988م ، صفحة 97 – 133 .
6. صامد الاقتصادي : النظام النقدي و المصرفي في فلسطين أثناء الانتداب البريطاني ، عــدد 73 ، سنة 1988م ، صفحة 238 .
7. صندوق النقد الدولي : الضفة الغربية و قطاع غزة : التطورات الاقتصاديـــة الحديثــة و توقعاتها المستقبلية و التقدم في مجال بناء المؤسسات ، أيلول 1995م .
8. صراف : مقابلة مع ثلاثة من كبار الصيارفة في قطاع غزة ، غزة ، 1994م .
9. الزغموري ، عودة شحادة : واقع و مستقبل مؤسسات الإقراض في فلسطين، ورقة عمـــل مقدمة لورشة العمل حول مؤسسات الإقراض إلى أين ؟ الذي عقدتها مؤسسة التعاون مـــن أجل التنمية في نابلس ، 27 – 10 – 1994م .
10. عاشور ، يوسف حسين محمود : آفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني ، فلسطين ، 1995م.
11. عبد الله ، سمير : العمالة و البطالة و آفاق التنمية الاقتصادية المســتقبلية فــي فلســطين ، صامد الاقتصادي ، العدد 95 ، 1994م .
12. عبد الكريم ، نصر : القطاع المالي الفلسطيني : الواقع و الآفاق ، صـــامد الاقتصـــادي ، العدد 103، 1996م .
13. عوض ، مروان : "العملات الأجنبية" " الاستثمار و التمويل" "النظرية و التطبيق"، عمــان ، 1988م، صفحة 31 .
14. غنام ، محمود : مقابلة مع غنام ، مدير بنك القاهرة عمان فرع الخليل ، غزة ، 1994م.

15. اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل و الجمعية العلمية الملكية : الأحوال المالية و المصرفية في الضفة الغربية و قطاع غزة المحتلين ، 1985م .

16. كنعان ، رياض : قطاع البنوك في الكيان الصهيوني ، صامد الاقتصادي، السنة الرابعة ، العدد 25 ، شباط 1981م .

17. الشعبي ، عيسى : التطورات المصرفية في الأراضي الفلسطينية ، صامد الاقتصادي ، العدد 73 ، 1988م .

18. المؤسسة العلمية العربية للأبحاث و نقل التكنولوجيا "أسير" : (مشكلة تمويل الفعاليات الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة) ، صامد الاقتصادي ، عدد 73 ، تموز / آب / أيلول 1988م ، صفحة 162 .

19. مرغم ، محمد أحمد : النظام القانوني للنشاط المصرفي في الجمهورية العربية اليمنية، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق بجامعة القاهرة ، 1985م .

20. النحال ، إبراهيم : لقاء مع النحال ، مدير بنك القاهرة عمان ، غزة ، 1994م .

21. هاركيس ، لورنس : القمع المالي و المصرفي الإسرائيلي في الضفة الغربية و قطاع غزة المحتلين ، صامد الاقتصادي ، العدد 73 ، 1988م .

22. ياسين ، عبد القادر : اقتصاد قطاع غزة تحت الإدارة المصرية ، صامد الاقتصادي ، العدد 65 ، 1987م .

ثانيا : مراجع باللغة الأجنبية :

1. Awad, T. M. : The Value of the Jordanian Dinnar After Five Years of Managed Floating: 1989-1994, Dirasat, Administration Science, Vol. 23, No. 1, January 1996.

2. Data : Sustaining Middle East Peace Through Regional Cooperation " The Financial System in the Palestinian Territories " , Volume III , January 1995 .

3. UNCTAD : The Palestinian Financial Sector Under Israeli Occupation , UNCTAD/ST/SEU/Rev.1 , 1989 .